حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الاستمرار التجددى فى معرفة الاوزان اى الموزونات
التجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف
الى معرفة احكام سبعة ابواب اى ابواب من انواع
الموزونات فاطلاقه بغير اى بغير العالم وما يقال
من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول
الشئ بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس
مما يعتد به عرفا اذ لا يقال فى متعارف اللغة
لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال
كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع فى تعداد
ذلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز
والاجوف والمثال والناقص واللفيف ولا يخفى وجه
الضبط على من تصور مفهوماتها وحيثيات حملها
ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها وكما ان
الصرف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة

ابواب

ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اى اخراج
تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هى الماضى و
المستقبل والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى انواع
السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته مشتملا
على سبعة ابواب كل باب منها فى بيان نوع من تلك
الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول
على ثمانية ابواب احدها فى الاشتقاق لكن لما كان
كان معرفة هيئات المفردات انما يتم بمعرفة نسب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال
بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف لما شبهته
وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو
علم حده لاجل ان ابواب الصرف سبعة ادرجه
فى تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره

Copyright © King Saud University